الاحْتِمَالاتُ النَّحويَّةُ للشَّاهِدِ الشِّعري عِندَ ابنِ السِّيرافي

د. نواف بن أحمد بن عثمان حكمي *

ملخص البحث

درس هذا البحث الاحْتِمَالات النَّحويَّة للشَّاهِدِ الشِّعري عندَ ابنِ السِّيرافي من خلال كتابه شرح أبيات سيبويه، الذي يُعدُّ من أهم كتب الشواهد النحوية التي عنيت بشرح شواهد سيبويه، ويهدف البحث الإجابة عن مجموعة من الأسئلة هي: ما مدى قدرة ابن السيرافي على إيراد الاحتمالات النحوية التي تحتملها المفردات أو التراكيب في شواهد سيبويه؟ وهل هذه الاحتمالات مستساغة يقبلها الشاهد الشعري فتنتج عنها معاني مقبولة لا تمجها الطباع السليمة، ولا تنفر عنها قواعد العربية وأصول التراكيب؟ أم أنّها كانت احتمالات متمحلة يشوبها التعقيد والافتراضات البعيدة؟ وهل هذه الاحتمالات كلها تغيّر المعنى للشاهد الشعري، أم يوجد فيها ما يرجع لمجرد الاختلاف في الصناعة النحوية التي لا تضير التراكيب أو المفردات بأيّ وجه كان؟ ولا شك أنَّ الاحتمالات تنشأ عادة لأسباب خارجة عن إرادة منشئ النص اللغوي، أهمها التباين في فهم النص واستيعابه بين محلليه أو شارحيه، واختلافهم في التوجه الفكري؛ ولهذا لا يمكن إخضاع الأحكام النحوية للقطع والجزم؛ إذ اللغة تعكس الطبيعة الإنسانية المشككة والغامضة؛ ولهذا رأينا أن نقف عند ابن السيرافي لندرس طريقته في فهم النص، وتحليله، وعرض الاحتمالات التي يدرسها، سواءً أراد بذلك رد الآراء النحوية، أو بيان جواز الوجوه، أو التردد في بعض عناصر التركيب، أو بيان بعض الأنماط التركيبية.

* أستاذ النحو والصرف المساعد بجامعة نجران/ كلية العلوم والآداب بشرورة.

Abstract

This research paper studies the grammatical probabilities of the poetic evidence according to Ibn al-Sirafi's book Sharh Abyat Sibawaih [Explanation of the Verses in Sibawaih's Book], which is considered one of the most important books of al-Shawahid al-Nahwiyah dealing with Shawahid Sibawaih. The research aims to answer a set of questions: To which extent is Ibn al-Sirafi capable of presenting grammatical possibilities of words and structures in the Shawahid Sibawaih? Are these possibilities palatable and do they have accepted meanings that do not contradict rules of the Arabic language? Or are these possibilities farfetched and infused with complexity and many assumptions? Do these possibilities change the meaning of the poetic evidence? Or are they due to differences in grammatical rules that do not harm the compositions or vocabulary? There is no doubt that the possibilities usually arise for reasons that are beyond the origin of the linguistic text, the most important of which being the discrepancy in the understanding of the text, its comprehension among its analysts and commentators and their differences in intellectual orientation. Therefore, the grammatical judgments cannot be subjected to decisiveness and assertiveness. Language reflects man's skeptical and mysterious nature. That is why we attempt to follow Ibn al-Sirafi's approach in understanding and analyzing the text; and in presenting the possibilities, whether he wanted to reject the grammatical views, or to indicate the all cases are permissible; or to state some structural patterns

مقدمة البحث

تشكل ظاهرة الاحتمال النحوي واللغوي في التراكيب العربية جزءًا مهمًا من التراث اللغوي. فالمعنى النحوي هو المعنى الذي يكتسبه التركيب في سياق معين، أو تكتسبه الكلمة بموقعها في الجملة بمساعدة مجموعة من القرائن، وقد أفاد النحو العربي من ظاهرة الاحتمال

النحوي حيث ربط النحاة بين المعنى النحوي والدلالة التي يحملها، تلك الدلالة التي تتغير من وجه لآخر. ولعل أهم أسباب بروز هذه الظاهرة يكمن في طبيعة اللغة العربية التي تجعل اللفظ صالحًا لأن يشغل غير وجه إعرابي في نمط تركيبي معين؛ لعدم وجود قرينة حاسمة تؤكد على وجه دون آخر، مما يجعل اللفظ في هذا التركيب يحتمل غير وجه إعرابي؛ نتيجة العلاقات النحوية المعقدة بين المفردات، وهذا الأمر يرجع إلى طبيعة اللغة التي تعكس الطبيعة الإنسانية التي لا تخضع للأحكام خضوعًا مطلقًا.

وتعدد الاحتمال النحوي يبدو جليا في مؤلفات النحويين من لدن سيبويه الذي ملأ كتابه ببذور الاحتمال النحوي للكلمات والتراكيب معتمدا على المرويات العربية، وعلى ذوقه ودقته في التقديرات.

ويحاول هذا البحث أن يلقي الضوء على هذه الظاهرة في تحليل الشواهد الشعرية لكتاب سيبويه عند واحد من كبار النحويين ممن اعتنى بتلك الشواهد، وأفردها بكتاب مستقل، وهو ابن السيرافي (يوسف بن الحسن) المتوفى سنة 385هجرية في كتابه شرح أبيات سيبويه الذي وصف بأنه "غاية في بابه وبسطه"[1]، فكان ابن السيرافي رأسًا في العربية واللغة، وله مشاركة في غيرها من العلوم، أخذ عن والده الإمام وخلفه في جميع علومه[2].

وتكمن مشكلة البحث في معرفة مدى قدرة ابن السيرافي على إيراد الاحتمالات النحوية التي تحتملها المفردات أو التراكيب في شواهد سيبويه، وهل هذه الاحتمالات مستساغة يقبلها الشاهد الشعري ، فتنتج عنها معاني مقبولة لا تمجها الطباع السليمة، ولا تنفر عنها قواعد العربية وأصول التراكيب، أم أنها كانت احتمالات متمحلة يشوبها التعقيد والافتراضات البعيدة؟ وهل هذه الاحتمالات كلها تغيّر المعنى للشاهد الشعري، أم يوجد فيها ما يرجع لمجرد الاختلاف في الصناعة النحوية التي لا تضير التراكيب أو المفردات بأي وجه كان؟

واقتضت طبيعة البحث أن يتكون من مقدمة، ومدخل، وثلاثة مباحث، ففي المقدمة تناولنا أهمية الموضوع ومشكلة البحث، ومنهجه. وفي المدخل عرفنا بالاحتمالات في اللغة

(1) إنباه الرواة 68/4 .

(2) ينظر: معجم الأدباء 2847/6.

والاصطلاح، وعرجنا على المصطلحات التي تتوافق معه، وأما المبحث الأول فقد جعلناه للاحتمالات التي أوردها ابن السيرافي في المعرب من الأسماء، وفيه سبع مسائل: المسألة الأولى: حذف الضَّمير العائد إلى المبتدأ، والمسألة الثانية: ترخيم (حنظلا) اضطرارا، والمسألة الثالثة: ترخيم (معاوي) إلى معاو، والمسألة الرابعة: الحال الذي يحتمل التمييز، والمسألة الخامسة: ترخيم (كلبة)، والمسألة السادسة: النصب بـ(لا) أو بالإضمار، والمسألة السابعة: المصدران (سماحة وجودا) بين التمييز أو الحال. والمبحث الثاني جعلناه للاحتمال في المبني من الأسماء، وفيه أربع مسائل: المسألة الأولى: بين ضمير الأمر والشأن، وضمير المظلمة، و المسألة الثانية: (ما) بين النافية والموصولة، والمسألة الثالثة: فاعل (تذهب)، والمسألة الرابعة: كسر الكاف في (لك) وفتحها، وجعلنا المبحث الثالث للاحتمال في الأفعال، وفيه خمس مسائل: المسألة الأولى: الجملة الفعلية بين جواب القسم والنفي، و المسألة الثانية: معنى يسببني، والمسألة الثالثة: اشتراك الفعل في (أنْ)، وانقطاع الآخر من الأول، والمسألة الرابعة: معنى الفعل (وجد)، والمسألة الخامسة: جواب الشرط بين النفي والإثبات، ثم ختمنا البحث بخاتمة ذكرنا فيها أهم النتائج التي توصلنا إليها .

مدخل

معنى الاحتمال في اللغة:

الاحتمال لغة: الحاء والميم واللام أصل واحد يدل على إقلال الشَّيء. يقال: حملتُ الشيءَ أَحمِلُهُ حَمْلًا. والحمْلُ: ما كان في بطن أو على رأس شجرٍ. يقال امرأة حامل وحاملة[1].

والاحتمال: قبول الأمر الصعب، والاصطبار على مشقته، قال الله تعالى:﴿ وَٱلَّذِينَ يُؤْذُونَ ٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ بِغَيْرِ مَا ٱكْتَسَبُوا۟ فَقَدِ ٱحْتَمَلُوا۟ بُهْتَٰنًا وَإِثْمًا مُّبِينًا ﴾[2]، ومنه قول الشاعر:

إنَّا اقْتَسَمْنَا خُطتَينَا بَيْنَنَا فَحَمَلْتُ بَرَّة واحْتَمَلْتَ فَجَارِ[1]

(1) ينظر: مقاييس اللغة (حمل) .

(2) الأحزاب آية 58 .

عَبَّر عن البَرَّةِ بالحَمْل وعن الفَجْرة بالاحتمال؛ لأَن حَمْلَ البَرَّةِ بالإضافة إلى احتمال الفَجْرَةِ أمرٌ يسيرٌ ومُستَصغرٌ، ومثله قوله تعالى:﴿ رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَآ إِصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُۥ عَلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِنَا ۚ رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِۦ ۖ وَٱعْفُ عَنَّا وَٱغْفِرْ لَنَا وَٱرْحَمْنَآ ۚ أَنتَ مَوْلَىٰنَا فَٱنصُرْنَا عَلَى ٱلْقَوْمِ ٱلْكَٰفِرِينَ ﴾[2].

ويقال للرجل إذا استخفَّهُ الغضبُ: قد احتُمِلَ وأُقِلَّ. قال الأصمعي في الغضب: غضبَ فلانٌ حتَّى احتُمِلَ، ويقال للذي يَحلُمُ عمَّنْ يَسُبُّهُ: قد احتُمِلَ، فهو مُحتمَلٌ. واحتُمِلَ الرجلُ: غَضِبَ[3].

معنى الاحتمال في الاصطلاح:

عرفه الشريف الجرجاني (816هـ) بقوله: «ما لا يكون تصور طرفيه كافيًا، بل يتردد الذهن في النسبة بينهما، ويراد به الإمكان الذهني»[4]. فمراده هنا أن الاحتمال هو الأمر المتوهم، أو الأمر الجائز، أو الشيء الوارد على أمرٍ ما على غير وجه اليقين، ثم إن كان بدليل فهو الظن الراجح، وإن كان بغير دليل فهو الوهم، ولا يلتفت له، والاحتمال قريب من معنى الشك من جهة تردده بين أمرين: إما راجح أو مرجوح. والمقصود به هنا: تعدد الأوجه في التحليل النحوي نظرًا لتزاحم الدلالات في النمط التركيبي.

المصطلحات التي تقارب الاحتمال النحوي:

هناك مصطلحات أخرى تطلق أحيانًا للدلالة على ما يدل عليه الاحتمال، أو تدل على تردد في وجهين، وهذه الاصطلاحات هي: التخريج، والشك، والظن، والمشكل، والجواز، وتعدد الوجوه.

---

(1) البيت من الكامل، وقائله النابغة الذبياني . ينظر: الكتاب 274/3، الخصائص 200/2، شرح التسهيل 121/3 .

(2) البقرة آية 286.

(3) ينظر: لسان العرب (حمل).

(4) التعريفات 12.

أولا: التخريج:

في اللغة :التخريج على وزن تفعيل مصدر خرَّجَ[1]. وهو في أصل اللغة مأخوذ من (خرج)، فهو النفاذ من الشيء، واختلاف لونين[2] .

وهو في الاصطلاح: "وجهٌ تفسيريٌّ يُساق للتدليل على صحّة مسألة أو أمرٍ ما، أو قبولهما."[3]؛ ولذا قالوا في مجتهد المذهب: هو المتمكن من تخريج الوجوه على نصوص إمامه[4].

ثانيا: الشك:

جاء في لسان العرب: «الشك: نَقِيضُ الْيَقِينِ، وَجَمْعُهُ شُكُوك، وَقَدْ شَكَكْتُ فِي كَذَا وتَشَكَّكْتُ، وشَكَّ فِي الأَمر يَشُكُّ شَكًّا وشَكَّكَه فِيهِ»[5].

وهو في الاصطلاح: التردد بين النقيضين بلا ترجيح لأحدهما على الآخر عند الشاك، وقيل: الشك: ما استوى طرفاه، وهو الوقوف بين الشيئين لا يميل القلب إلى أحدهما، فإذا ترجح أحدهما على الآخر فهو ظن، فإذا طرحه فهو غالب الظن، وهو بمنزلة اليقين[6].

ثالثا: الظن:

جاء في معجم مقاييس اللغة: «الظن: يَدُلُّ عَلَى مَعْنَيَيْنِ مُخْتَلِفَيْنِ: يَقِينٍ وَشَكٍّ، فَأَمَّا الْيَقِينُ فَقَوْلُ الْقَائِلِ: ظَنَنْتُ ظَنًّا، أَيْ أَيْقَنْتُ، قال الله تعالى: ﴿قَالَ ٱلَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُم مُّلَٰقُوا۟ ٱللَّهِ﴾[7] أراد، والله أعلم، يوقنون. وَالعرب تقول ذلك وتعرفهُ ... والأصل الآخر: الشَّكُّ،

(1) ينظر: معجم اللغة العربية المعاصرة 627/1.

(2) ينظر: المعجم الوسيط (خرج) .

(3) ينظر: معجم اللغة العربية المعاصرة 627/1.

(4) ينظر: التوقيف على مهمات التعاريف 298.

(5) لسان العرب (شكك) .

(6) ينظر: التعريفات 128.

(7) البقرة آية 249 .

يُقَالُ: ظَنَنْتُ الشَّيْءَ، إِذَا لَمْ تَتَيَقَّنْهُ، وَمِنْ ذَلِكَ الظِّنَّةُ: التُّهْمَةَ، وَالظَّنِينُ: الْمُتَّهَمُ، وَيُقَالُ: أَظَنَّنِي فُلَانٌ»[1].

وعرفه صاحب التعريفات بقوله: «الاعتقاد الراجح مع احتمال النقيض، ويستعمل في اليقين والشك، وقيل: الظن: أحد طرفي الشك بصفة الرجحان» [2].

رابعا: المشكل:

في اللغة: أَشْكَل الأَمْرُ: الْتَبَس. وقِيلَ للأَمر المشتَبه: مُشْكِلٌ[3]. وهو في الاصطلاح: ما لا ينال المراد منه إلا بتأمل بعد الطلب[4].

وهو عند الأصوليين: اللفظ الذي لا يدل بصيغته على المراد منه، بل لابد من قرينة خارجية تبين ما يراد منه، وهذه القرينة في متناول البحث. فسبب الخفاء في المشكل من نفس اللفظ لكونه موضوعًا لغةً لأكثر من معنى، ولا يفهم المعنى المراد منه بنفسه، أو لتعارض ما يفهم من نص مع ما يفهم من نص آخر[5].

وقد ينشأ الإشكال في النص من لفظ مشترك فيه، فإن اللفظ المشترك موضوع لغة لأكثر من معنى واحد، ليس في صيغته دلالة على معنى معين مما وضع له، فلابد من قرينة خارجية تعينه، كلفظ القرء في قوله تعالى: ﴿ وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٍ ﴾[6]، فإنه موضوع في اللغة للطهر وللحيض، فأي المعينين هو المراد في الآية؟ وهل تنقضي عدة المطلقة بثلاث حيضات أو بثلاث أطهار؟

والمشكل أوسع دلالة من الاحتمال؛ فكل ما لم يكن واضحًا، وغمُض واحتاج إلى بيان وقع ضمن المشكل، فبذلك دخلت جميع الظواهر التي تحتاج إلى بيان ضمنه.

---

(1) معجم مقاييس اللغة 463/3 .

(2) التعريفات 144.

(3) ينظر: لسان العرب (شكل).

(4) ينظر: الكليات 340.

(5) ينظر: علم أصول الفقه171، خلاف .

(6) البقرة آية 228.

خامسا: الجواز:

الجائز: هو المار على جهة الصواب، وهو مأخوذ من المجاوزة، وكذلك النافذ، يقال: جاز السهم إلى الصيد: إذا نفذ إلى غير المقصد؛ وعن الصيد: إذا أصابه ونفذ منه وراءه[1]. فالجواز فيه إباحة الوجهين أو الوجوه، والاحتمال لا يشترط فيه الإباحة.

سادسا: تعدد الوجوه:

وهو يطابق مفهوم الاحتمال في دلالته، ولكن البحث أخذ مصطلح الاحتمال؛ إذ تتبعت هذا المفهوم بكل ألفاظه الواردة عند ابن السيرافي، ولم ألتفت إلى غيره؛ وذلك لأن الاحتمال النحوي مصطلح تردد في عبارات اللغويين المحدثين حتى أنَّ منهم من عدّه من النظريات اللسانية الحديثة. إضافة إلى أنَّ فكرة الاحتمال أضحت منهجًا معرفيًا في جل العلوم من دون أن يختص بواحد منها؛ وذلك بعد التطور الذي أصابها، وتحررها من سطوة التعميم، وعلم النحو من هذه العلوم، فقد خطا ومازال يخطو خطوات واثقة تجاه التطور والتجديد في تفسير الظواهر التركيبية[2].

قاعدة إذا وجد الاحتمال بطل الاستدلال:

شاعت هذه القاعدة في كتب الفقه وأصوله[3]، وكتب النحو[4]. ومعنى هذه القاعدة أن أي دليل تطرق إليه احتمال الثبوت -عدم الصحة- أو عدم الدلالة على محل النزاع لاحتماله أكثر من وجه، لا يصلح أن يكون حجة على المخالف أو الاستدلال به على أنه نص في المسألة.

وهذه القاعدة ليست على إطلاقها، فليس كل احتمال يسقط به الاستدلال، ومراد العلماء بها الاحتمال المبني على دليل كلفظ خاص يخص عموم لفظ عام أو مقيد يقيد إطلاق لفظ مطلق، ويستعملها العلماء في مثل ما لو جاء نص قطعي أو ما في حكمه، ثم عرضه دليل يرد عليه احتمال فيطرح هذا الدليل المعارض ويقال: لأنه ورد عليه الاحتمال فيسقط

(1) ينظر: علم أصول الفقه171، خلاف .

(2) ينظر: رؤى لسانية في نظرية النحو العربي46 ـ 47، حسن خميس الملخ .

(3) ينظر مثلا: التقرير والتحبير لابن الموقت الحنفي 143/1، الأشباه والنظائر للسيوطي 263.

(4) ينظر مثلا: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش 1184/3.

الاستدلال به، وهذا عامة استدلال العلماء به، ثم قد يستعملونها في مثل لو ورد دليلان متساويان ويرد عليها احتمالان متساويان فيقال مثل ذلك، لأنه يُطْلَبُ مرجحٌ لأحدهما، وتقديم أحدهما بلا دليل ترجيح بلا مرجح، وهو ممنوع عقلًا وشرعًا، وقد يرد الاحتمال على دليل فيحول دلالته من قطعية إلى ظنية، كما لو ورد على عموم احتمال مبني على دليل، ثم إن الاحتمال يرتفع مباشرة ويلغى بوجود دليل يرفعه فلا يبقى له اعتبار، وعند الأصوليين: إن تساوى الاحتمالان فهو شك، وإلا فالراجح ظن والمرجوح وهم، وحينها يؤخذ بالراجح ويترك الوهم، والضابط في الاحتمال المعتبر ما بني على دليل، أما الاحتمالات الوهمية الصرفة فلا يلتفت إليها. فليس كل احتمال في الفرعيات يسقط الاستدلال[1]، فالدليل لا يسقط بمجرد تطرق الاحتمال إليه، وقول العلماء: الدليل إذا تطرق إليه الاحتمال سقط به الاستدلال، مرادهم بذلك الاحتمال القوي الذي احتفت به القرائن واعتضد بالاعتبارات لا بأي احتمال؛ لأنه ما من دليل إلا ويتطرق إليه الاحتمال، ولو فتح باب الاحتمال لم يبق شيء من الأدلة إلا وسقط الاستدلال به بدعوى تطرق الاحتمال إليه، ثم إن المراد بسقوط الاستدلال به، أي على تعيين ذلك الوجه المراد الاستدلال به من الدليل، لا أن الاستدلال بالدليل يسقط جملة وتفصيلا[2].

المبحث الأول: الاحتمال في المعرب من الأسماء، وفيه عدة مسائل

المسألة الأولى: حذف الضَّمير العائد إلى المبتدأ

أورد ابن السيرافي قول الشاعر:

قَدْ أَصْبحَتْ أُمُّ الخِيارِ تَدَّعِي عَليَّ ذنبًا كُلُّهُ لَمْ أَصْنعِ[3]

ثم قال: "وقوله: (كلُّهُ لم أصنع) يحتمل أمرين: أحدهما: إنه أراد لم يصنع جميعا ولا شيئا منها. والوجه الآخر: إنه صنع بعضها ولم يصنع جميعها، كما تقول لمن يدعي عليك أشياء لم تفعل جميعها: ما فعلت جميع ما ذكرت بل فعلت بعضه"[4] .

(1) ينظر: شرح حدود ابن عرفة: (الهداية الكافية الشافية لبيان حقائق الإمام ابن عرفة الوافية) ص 404.

(2) ينظر: من أصول الفقه على منهج أهل الحديث 34.

(3) البيت من الرجز، وقائله أبو النجم . ينظر: الكتاب85/1، الخصائص63/3، شرح الكافية الشافية346/1 .

(4) شرح أبيات سيبويه13/1 .

يرى سيبويه (180هـ) أن نصب (كلَّه) في الشاهد الشعري لا يحسن في الكلام؛ إذ لا يكون الفعلُ مبنيًّا على الاسم دون ذكر علامةِ إِضمارِ الأوّل؛ حتى يَخرج من لفظِ الإِعمال في الأوّل، ومن حالِ بناء الاسم عليه ويَشْغَلَه بغير الأوّل؛ حتى يمتنعَ من أن يكونَ يَعْمَلُ فيه، وجوزه في الشعر مع ضعفه؛ لأن لو نصب لحفظ الوزن وحمى جانب الإعراب من الضعف[1]. وذكر أبو سعيد السيرافي (368هـ) أن إضمار الهاء إذا قلت: (زيدٌ ضربت) قبيح، وهو جائز في الكلام رغم قبحه؛ مستدلًا بقول الشاعر: كلُّهُ لم أصنع؛ لأنه لو نصب (كلُّهُ) لاستقام البيت ولم ينكسر، فلم تدعه الضرورة من جهة الشعر إلى رفعه، فعلم بذلك جوازه في غير الشعر[2] . وكان الفراء (207هـ) يجيز: كلُّهم ضربت، ولا يجيز: زيدٌ ضربت؛ بحجة أن (كلهم ضربت) فيها معنى الجحد، كأنه قال: ما منهم أحد إلا ضربت. وقد رده السيرافي؛ لأن كل موجب يتهيأ رده إلى الجحد، فيمكن للقائل أن يقول: " زيد ضربت "، معناه: " ما زيد إلا قد ضربت، وما زيد إلا مضروب[3] . وبيّن الرماني (384هـ) بأن نصب (كلَّه) يجعله فضلة في الكلام، بينما الرفع يجعل ذلك معتمدا للبيان؛ ولذلك جاز مع حذف الضمير[4] . وذكر السهيلي (581هـ) رأيا يحسن الوقوف عليه، وهو: "أن (كلا) يقبح أن يليه العوامل اللفظية؛ لأنه في الأصل توكيد، والتوكيد لا يليه العوامل اللفظية ويحسن رفعه بالابتداء؛ إذ الابتداء ليس بعامل لفظي"[5]. والنصب على التوكيد لا يصح كون (ذنبا) نكرة، والنصب على المفعولية يفسد المعنى، ويضعف الصناعة؛ لأَن حق (كل) الْمُتَّصِلَة بالضمير أَلا تسْتَعْمل إِلَّا توكيدا أَو مبتدأ[6]. وقد ذكر العلماء ثلاثة معانٍ للبيت، وهي:
الأول: ما ذكره ابن السيرافي من أن البيت يحتمل أمرين، هما: أنه لم يصنع شيئا، والآخر أنه صنع بعضها ولم يصنعها جميعا، وكلا المعنيين محتملان في كون (كلُّه) مرفوعة. الثاني: ما أورده

(1) ينظر: الكتاب بتصرف 85/1 .
(2) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي 380/1 .
(3) ينظر: المصدر السابق .
(4) ينظر: شرح كتاب سيبويه للرماني288/1، 289 رسالة علمية مقدمة من الباحث محمد إبراهيم شيبة جامعة أم القرى .
(5) نتائج الفكر 337 .
(6) ينظر: مغني اللبيب 647/1 .

الجرجاني (471هـ)؛ إذ يرى أن الشاعر لم يرتكب ذلك إلا لحاجة دعته، وإلا فإن النصب يمنعه مراده، وذلك أنه أراد أنها تدّعي عليه ذنبا لم يصنع منه شيئا ألبتة، والنصب يمنع هذا المعنى، ويقتضي أن يكون قد أتى من الذنب الذي ادعته[1]، ومن ذلك أيضا ما قاله الأعلم (476) بأن الرفع أقوى منه في قوله: زيدٌ ضربتُ؛ لأن (كلا) لا يحسن حملها على الفعل؛ لأن أصلها أن تأتي تابعة للاسم مؤكدة كقولك: ضربت القوم كلهم، أو مبتدأة بعد كلام كقولك: إن القوم كلهم ذاهب... ثم قال: "فينبغي أن يكون قوله: كلُّه لم أصنع، وإن كان قد حذف الهاء أقوى من قوله (كلَّه) بالنصب، وتكون الضرورة حذف الهاء، لا رفع (كل)" [2]، وذكر أهل البيان أن المراد في البيت عموم السلب، لا سلب العموم؛ فقد تقدمت أداة العموم وهي (كل)، على أداة النفي، وفي هذه الحالة الرفع أولى[3]. الثالث: صرح به بعض النحويين كالشلوبين (645هـ) وابْن مَالك (672هـ) بأنه ليس ثمة فرق في بيت أبي النَّجْم، فالمعنى واحد في حالتي النصب والرفع، ورد الشلوبين على من زعم أَن بَينهمَا فرقا[4] . وقد أورد الدماميني بعض هذا الكلام في الحاشية الهندية مستغربا نقل ابن هشام لهذا المعنى الذي أورده الشلوبين وابن مالك؛ إذ لو أنه وقف على كلام سيبويه ما نقل عنهما[5] .

المسألة الثانية: ترخيم (حنظلا) اضطرارا

أورد ابن السيرافي قول الراجز:

وقد وَسَطتُ مَالِكًا وحنظلا[6]

ثم قال: "الشاهد فيه أنه رخم (حنظلة) وليس بمنادى، وهو ترخيم يحتمل أن يكون على مذهب من قال (يا حارِ)، وعلى مذهب من قال (يا حارُ)"[1] .

---

(1) ينظر: دلائل الإعجاز 278.

(2) ينظر: تحصيل عين الذهب 104 .

(3) ينظر: الدر المصون 239/10 .

(4) ينظر: مغني اللبيب 265 .

(5) ينظر: خزانة الأدب361/1 .

(6) البيت من الرجز، وقائله غيلان بن حريث، وقيل غيره . انظر: الكتاب 269/2، مجالس ثعلب54، المذكر والمؤنث لأبي بكر الأنباري 164/2، ما يجوز للشاعر في الضرورة 235 .

يجوز في المرخم لغتان: إحداهما: أن يُنوى المحذوف، والأخرى أن لا يُنوى، ويعبر عن الأولى بلغة من ينتظر الحرف، وعن الثانية بلغة من لا ينتظر الحرف، فإذا رخمت على لغة من ينتظر تركت الباقي بعد الحذف على ما كان عليه، وإذا رخمت على لغة من لا ينتظر عاملت الآخر بما يعامل به لو كان هو آخر الكلمة وضعا فتبنيه على الضم وتعامله معاملة الاسم [2].

وقد ذكر سيبويه[3] البيت في باب ما رخمت الشعراء في غير النداء اضطرارا، وهذا من تجويزات النحويين في الشعر، وأما في سواه من الكلام فلا يجوز[4]. وذكر الرماني أن هذا مما يطرد على الضرورة، ونصَّ أيضًا بأنه لا يمتنع مجيء الترخيم في الهاء على: يا حار؛ لقوة حذف الهاء، فيجيء على طريق النادر[5]. وأورد الجوهري (393 هـ)[6] رأيا يخالف فيه قول من يزعم أنه أراد الترخيم، فقد قال: "و(حنظلة) فلما وقف جعل الهاء ألفا؛ لأنه ليس بينهما إلا الهَهَّةُ، وقد ذهبت عند الوقف فأشبهت الألف، كما قال امرؤ القيس (80 ق هـ):

وعَمْرُو بنُ دَرْماء الهُمامُ إذا غَدا بِذي شُطَبٍ، كمِشْيَةِ قَسْوَرا[7]

وهذا وهمٌ منه، كما ذكر ابن بري (582 هـ)[8] .

أما الاحتمالان اللذان ذكرهما ابن السيرافي؛ إذ جعل الأول على مذهب من قال: يا حارِ، بالكسر، فتكون الفتحة حينها فتحة بناء، وأما الاحتمال الآخر الذي على مذهب: يا حارُ، بالرفع، فيكون النصب على اللغة الأخرى بالعطف على مالك. والألف في الاحتمال الأول للإطلاق، وفي الثاني بدل من التنوين[9].

---

(1) شرح أبيات سيبويه 28/2 .

(2) ينظر: شرح ابن عقيل 293/3 .

(3) ينظر: الكتاب 269/2 .

(4) ينظر: ما يجوز للشاعر في الضرورة 235، ضرائر الشعر 137 .

(5) ينظر: شرح كتاب سيبويه للرماني 333/1، رسالة علمية مقدمة من الباحث د. سيف العريفي جامعة الإمام .

(6) الصحاح 1167/3.

(7) البيت من الطويل . ينظر: ديوانه98، رسالة الغفران 91، لسان العرب 429/7 .

(8) ينظر: لسان العرب 429/7 .

(9) ينظر: أمالي ابن الشجري193/1 .

المسألة الثالثة: ترخيم (معاوية) إلى معاو

أورد ابن السيرافي قول الراجز:

أَنَّكَ يَا مُعاوي ابنُ الأَفضلِ[1]

ثم قال: " ولفظه يحتمل أمرين: أحدهما ما قاله سيبويه، والآخر ما زعمت، ورأينا لما قلته نظيرا في كلام، ورأينا لما قاله نظيرا، لم نعمد إلى قول سيبويه فنرده، والشعر يحتمله، وأقل الأحوال أن يكونا وجهين في الإنشاد" [2]. فلفظة (معاوي) في الشاهد الشعري وردت عند سيبويه بحذف الياء والهاء[3]، فقد وقع ترخيم في الهاء على لغة يا حارُ، وهي اللغة الضعيفة، فلما حذفت الهاء، بقي (معاوي)، فدخل ترخيم آخر، فحذفت الياء، فصار على لغة يا حارِ، وهي اللغة القوية. وهذا الرأي أقرب للصواب . وقد أنكر بعض النحويين على سيبويه حذف الياء من (معاوي)، ورأى أن الترخيم وقع على الهاء فقط، وجعل (ابن الأفضل) وصفًا له. لكن ثمة نحاة نصوا على كلام سيبويه وأيدوه، فهذا أبو علي الفارسي(377هـ) ذكر أنه لما كثر مرخما منه الهاء جرى (معاوي) اسمًا، فكأن الترخيم لاسم لم يكن فيه هاء [4] . وقال الرماني: "وإنما جاز حذف الياء من (معاوية)؛ للإيذان بأن للهاء منزلة ليست لغيرها في قوة الحذف، حتى إن الاسم يصير مع حذفها بمنزلة ما لم يحذف منه شيء، فعلى هذا جاز ترخيمه بعد حذف الهاء بأنه بمنزلة اسم لم يرخم، فرخم بحذف الياء"[5]. ونصّ ابن جني (392هـ) بأن "وجه الحكمة في الجمع بين اللغتين القويّة والضعيفة في كلام واحد هو: أن يُروك أن جميع كلامهم - وإن تفاوت أحواله فيما ذكرنا وغيره- على ذكر منهم وثابت في نفوسهم. نعم وليؤنّسك بذاك حتى إنك إذا رأيتهم، وقد جمعوا بين ما يقوى، وما يضعف في عقد واحد، ولم يتحاموه ولم يتجنبوه، ولم

(1) البيت من الرجز، وقائله العجاج . ينظر: المسائل البصريات 341/1 .

(2) شرح أبيات سيبويه 396/1 .

(3) شرح أبيات سيبويه 396/1 .

(4) ينظر: المسائل البصريات 341/1 .

(5) ينظر: شرح كتاب سيبويه للرماني 283/1، رسالة علمية مقدمة من الباحث د. سيف العريفي جامعة الإمام .

يقدح أقواهما في أضعفهما..." [1] . وذكر ابْن خروف (609هـ) أنّ البيت لا يصلح فيه النعت؛ لأنه منادى مرخم، فهو فِي نهاية التعريف، فنعته بعيد[2]. وأما الشاطبي (790هـ) فقد ذكر أن شرط المؤنث بالتاء المرخم أن لا يكون موصوفا؛ معللا ذلك بأن الترخيم حذف آخر الاسم؛ للعلم به، والصّفة بيان الموصوف؛ لعدم العلم به، فهما متدافعان[3].

المسألة الرابعة: الحال الذي يحتمل التمييز

طَوِيلٍ مِتَلِّ العُنْقِ أَشْرفَ كَاهِلًا أَشَقَّ رَحِيبِ الجَوفِ مُعتدِلِ الجِرْمِ[4]

ذكر ابن السيرافي[5] في (كاهلًا) احتمالين:

أولهما: أنه حال. واختار هذا الوجه سيبويه، فجعل (كاهلًا) حالًا في معنى عاليًا، والكاهل اسم أصل العنق ولكنه من أعاليه، فجعله نائبًا عن قولك: عاليًا وصاعدًا[6]، قال: "كأنه قال: ذهَبَ صُعُدًا، فإنَّما خبَّر أنّ الذهاب كان على هذه الحال"[7]. ولا ضيرَ في استخدام كاهل مجازا، فهو وإن كان أعلى العنق في الأصل، لكنه يستخدم في غير ذلك؛ إذ يُقَال للشديد الْغَضَب وللهائج من الفحول: إنَّه لذُو كاهلٍ .

الثاني: أنه تمييز، وهو اختيار المبرد (286هـ)[8]. ومجيء التمييز بعد اسم التفضيل وارد؛ لأن اسم التفضيل الواقع خبرًا لا يبين لنا في أي شيء (زيد) أفضل من (علي)، والتمييز هو الذي

---

(1) ينظر: الخصائص 320/3 .

(2) ينظر: المقاصد الشافية 415/5 .

(3) ينظر: المصدر السابق .

(4) البيت من الطويل، وقائله عمرو بن عمار النهدي . ينظر: الكتاب 162/1، شرح أبيات سيبويه 236/1 .

(5) ينظر: شرح أبيات سيبويه 236/1

(6) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي 25/2.

(7) الكتاب 163/1.

(8) ينظر: شرح كتاب سيبويه للرماني407/2 رسالة علمية مقدمة من الباحث محمد إبراهيم شيبة جامعة أم القرى .

يوضح لنا نسبة هذه الأفضلية. ويمكن تأويل هذا النوع بأنه محول عن الفاعل أيضًا؛ لأن المعنى: فضل علم زيد على علم علي[1].

المسألة الخامسة: ترخيم (كلبة)

يـــــا كَلْـــــبَ لَا تزنِـــــي بِعَـــــوْفٍ إِنَّـــــــــهُ ذُو قَـــــــــدَرِ
قُـبِّحَ مَـــن يَـــزْنِـــي بِـــعَـوْ فٍ مِنْ ذَواتِ الخُـمُـرِ[2]

ذكر ابن السيرافي[3] احتمالين في (يا كلب) هما: أحدهما: أنه يريد ترخيم (كلبة) اسم امرأة، فهو منادى مرخم بحذف تاء التأنيث، وبقيت حركة الباء على أصلها، ومن ذلك قول الجهنية في هوذة بن علي الحنفي (8هـ)، وكان كسرى أقطعه وتوَّجَهُ بتاج:

يا هَوذَ ذَا التأَّجِ إنَّا لا نَقُولُ سِوَى يا هَوذَ يا هَوذَ إما فَادحٌ دَهَمَا[4]

وقول العجاج (90هـ):

جَارِيَ لاَ تسْتَنْكِرِي عَذِيرِي سيرِي وَإِشْفَاقِي عَلَى بَعيرِي[5]

يريد: يا جارية. وآخرهما: أن يخاطب كلبا القبيلة، وهو يريد نساءها.

وما يرجح الاحتمال الأول أنه أتى بياء المخاطبة في الفعل (لاتزني)، فدل على أنه يخاطب امرأة تدعى كلبة، وجاءت الباء مفتوحة؛ لأنه منادى مرخم على لغة من ينتظر الحرف المحذوف، فهو منادى مبني على الضم على الحرف المحذوف للترخيم، ولو أراد (كلبَي) القبيلة لقال: لا تزنيا.

المسألة السادسة: النصب بـ(لا) أو بالإضمار

---

(1) ينظر: التطبيق النحوي 259.

(2) البيتان من الرجز، وقائلهما لميس الثمالي . ينظر: الكتاب 72/2، شرح أبيات سيبويه 24/2، المحيط والمحكم 578/8، لسان العرب (سلا) .

(3) ينظر: شرح أبيات سيبويه 24/2.

(4) البيت من البسيط. ينظر: الأصول في النحو 361/1، ارتشاف الضرب 1886/4 .

(5) البيت من الرجز. ينظر: ديوانه 332، الكتاب 231/2، المقتضب 260/4، الأصول في النحو 361/1.

أَلَا لَيتَ شِعْرِي هَلْ إِلَى أُمِّ جحْدَرٍ سَبيلٌ ؟ فَأَمَّا الصَّبرَ عَنْهَا فَلَا صَبْرا[1]

قال ابن السيرافي: "وقوله: فلا صبرا، (صبرا) منصوب، ويحتمل نصبه وجهين: أحدهما: أن ينصب بإضمار فعل، كأنه قال: فلا نصبر صبرا، والوجه الآخر: أن يكون منصوبا بـ (لا) على وجه النفي، كما تقول: لا رجل في الدار، كأنه قال: فلا صبر لنا عنها"[2] . والاحتمال الثاني أوفق؛ كونه هو الأول . وذكر ابن جني أنه بمنزلة قولهم: نعم الرجل زيد؛ وذلك أن (الصبر) عنها في بعض الصبر لا جميعه، وقوله: (فلا صبرا) نفي للجنس أجمع، فدخل (الصبر) عنها، وهو البعض في جملة ما نفي من الجنس، كما أن (زيدا) بعض الرجال. وأما قول الشاعر:

فَأَما الصُّدُور لَا صُدُور لجَعْفَر وَلَكِنَّ أَعْجَازًا شَدِيدًا ضَرِيرهَا[3]

فالثاني هو الأول سواء[4] . وقال الحسن القيسي (ق 6هـ): "فإن (الصبر) الثاني فيه، هو الأول؛ لأنه لم يرد أن ينفي صبره كله، إنما نفاه عن هذه المرأة خاصة، وإنه لصبور عن أشياء غيرها، ولو نفى صبره عنها وعن غيرها، لكان ذامًّا نفسه"[5].

والرابط في البيت هو إعادة المبتدأ بلفظه، وليس العموم فيه مرادا؛ إذ المراد أنه لا صبر له عنها؛ لأنه لا صبر له عن شيء[6]. وهناك من زعم أن الشاهد على الربط بالعموم[7]؛ حيث سد العموم في البيت مسدَّ الضمير الراجع إلى المبتدأ؛ إذ يرى أن (الصبر) مبتدأ، والجملة من (لا) واسمها وخبرها خبر عنه، وخبر (لا) محذوف، أراد: فلا صبر لي، ولا عائد من الجملة على المبتدأ الذي هو (الصبر)؛ لدخوله تحت (الصبر) الثاني من حيث كان عامّا مستغرقا للجنس، كما دخل (القتال) الأول تحت الثاني في قوله:

---

(1) البيت من الطويل، وقائله ابن ميادة . ينظر: إيضاح شواهد الإيضاح 132، شرح التسهيل330/2، مغني اللبيب650 .

(2) شرح أبيات سيبويه 181/1 .

(3) البيت من الطويل، وقائله ابن ميادة. ينظر: شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي180/1، الدر المصون 508/5.

(4) ينظر: خزانة الأدب452/1 .

(5) إيضاح شواهد الإيضاح 124 .

(6) ينظر: مغني اللبيب 650 .

(7) ينظر: أمالي ابن الشجري133/3 .

فَأَمَّا القِتَالُ لَا قِتَالَ لَديكُمُ ولكنَّ سَيرا في عِرَاضِ الْمَواكِبِ[1]

قال السهيلي: لو صح ذلك لجاز أن تقول: زيدٌ لا رجل في الدار[2]. وهناك من اعترض على قافية البيت؛ بحجة أنها بالرفع، وقد وسمه ابن الشجري بجويهل. جاء بحاشية أصل الأمالي أن هذا الجويهل هو ابن الخشاب (567هـ)[3] .

المسألة السابعة: المصدران (سماحة وجودا) بين التمييز أو الحال

مِنَّا الذِي اخْتِيرَ الرِّجَالَ سَمَاحَةً وَجُودًا إِذَا هَبَّ الرِّيَاحُ الزعَازِعُ[4]

قال ابن السيرافي: "و(سماحة وجودا) مصدران يحتملان أمرين: أحدهما أن يكونا منتصبين على طريق التمييز، والوجه الآخر أن يكونا منتصبين على الحال، كأنه قال: اختير من الرجال سمحا جوادا، أي: اختير في حال سماحته وجوده"[5].

وردَ هذا البيت في باب النصب على نزع الخافض، أي: اختير من الرجال، فحذف حرف الجر(من)، وهذا خلاف الأصل في الاستعمال[6]. أما ما ذكره ابن السيرافي كون المصدرين يحتملان التمييز أو الحال، فقد نص عليه جماعة من النحويين المتأخرين أيضًا كابن عصفور (669هـ)[7]، وابن هشام (761هـ)[8]. فأما كونه تمييزًا فإنه محوّل من نائب الفاعل، أي: اختيرت سماحته، ثم صار اختير هو سماحة. وثَمّةَ احتمال ثالث وهو أن يكونا مفعولا له، كأنه قال: اختير من الرجال لسماحته وجوده. وقد عده ابن عصفور ضرورة؛ لأنه ليس بفعل لفاعل

---

(1) البيت من الطويل، وقائله الحارث بن خالد المخزومي. ينظر: أسرار العربية96، شرح الكافية1648/3، الجنى الداني 524 .

(2) ينظر: التذييل والتكميل 128/10 .

(3) ينظر: أمالي ابن الشجري 195/1 .

(4) البيت من الطويل، وقائله الفرزدق. ينظر: ديوانه360، الكتاب 39/1، المفصل387، أمالي بن الشجري131/2 .

(5) شرح أبيات سيبويه 282/1 .

(6) ينظر: الكتاب 39/1 .

(7) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور 35/3.

(8) ينظر: تخليص الشواهد 511 .

الفعل المعلل، وهو الاختيار[1]. ولا يكونان كذلك عند من يشترط في المفعول له الاتحاد في الفاعل؛ لأن (السماحة) ليست فعل الذي اختار[2] . وذكر ابْن السيد (521هـ) أن نصب (سماحة) هو على المصدر، مما دلّ عليه (اختير)؛ لأنه لا يختار إلا الكرام[3]. والذي أميل إليه هو جواز التمييز والحال؛ لأن المعنى يحتملهما دون أي اشتراط .

المبحث الثاني: الاحتمال في المبني من الأسماء، وفيه عدة مسائل:

المسألة الأولى: بين ضمير الأمر والشأن، وضمير المظلمة

أَبلِغْ يَزِيدَ ابْنَ الخَلِيفَةِ أَنَّنِي لَقِيتُ مِنَ الظُّلْمِ الأَغَرَّ المُحجَّلا
فَلَو أَنَّهَا إِيَّاكَ عَضَّتْكَ مِثلُهَا جرَرْتَ عَلَى مَا شِئتَ نَحرًا وكَلْكَلا[4]

قال ابن السيرافي: "والضمير في (أنها) يحتمل أمرين: أحدهما أن يكون ضمير الأمر والشأن، والوجه الآخر أن يكون ضمير المظلمة؛ لأنه قدم قوله:

لَقيتُ مِنَ الظُّلمِ الأَغرَّ المُحجَّلا" [5].

العرب إذا أرادوا ذِكْرَ جملة من الجُمَل الاسميّة، أو الفعليّة، فقد يُقدِّمون قبلها ضميرًا يكون كنايةً عن تلك الجملة، وتكون الجملة خبرًا عن ذلك الضمير، وتفسيرًا له، ويُوَحِّدون الضمير؛ لأنّهم يريدون الأمرَ والحديثَ؛ لأنّ كلَّ جملة شأنٌ وحديثٌ، ولا يفعلون ذلك إلّا في مواضع التفخيم والتعظيم، وذلك قولك: (هو زيدٌ قائمٌ)، فـ (هُوَ) ضميرٌ لم يُتقدّمْه ظَاهرٌ، إنما هو ضميرُ الشأن والحديثِ، وفَسَّرَه ما بعده من الخبر، وهو: (زيدٌ قائمٌ)، ولم تأتِ في هذه

(1) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور 35/3.
(2) ينظر: شرح شواهد المغني 12/1 .
(3) ينظر: خزانة الأدب 124/9 .
(4) البيتان من الطويل وقائلهما المرار الأسدي وقيل عبد الله بن الزبير . ينظر: الكتاب150/1، شرح أبيات سيبويه216/1، نتائج الفكر336 .
(5) شرح أبيات سيبويه216/1 .

الجملة بعائدٍ إلى المبتدأ؛ لأنّها هو في المعنى؛ ولذلك كانت مُفسِّرة له[1]. ويُسمِّيه الكوفيون[2] الضمير المجهول؛ لأنّه لم يتقدّمه ما يعود إليه[3]. والبصريون لا يُجيزون أن يكون خبرُ ذلك الضمير اسمًا مفردًا؛ لأنّ ذلك الضمير هو ضميرُ الجملة، فينبغي أن يكون الخبر جملة[4]. وهذا الضمير كأنه راجع في الحقيقة إلى المسئول عنه بسؤال مقدر، تقول مثلا: هو الأمير مقبل، كأنه سمع ضوضاء وجلبة، فاستبهم الأمر فسأل: ما الشأن؟ فقيل: هو الأمير مقبل، أي: الشأن هذا، فلما كان المعود إليه الذي تضمنه السؤال، غير ظاهر قبل، اكتفي في التفسير بخبر الضمير الذي يتعقبه بلا فصل؛ لأنه معين للمسئول عنه، ومبين له، فبان لك بهذا أن الجملة بعد الضمير لم يؤت بها لمجرد التفسير، بل هي كسائر أخبار المبتدآت، لكن سميت تفسيرا؛ لما ذكرته، والقصد بهذا الإبهام ثم التفسير: تعظيم الأمر، وتفخيم الشأن، فعلى هذا، لابد أن يكون مضمون الجملة المفسرة شيئا عظيما يعتنى به، فلا يقال، مثلا، هو الذباب يطير[5]. والقصد بهذا الإبهامِ، ثم التفسيرِ تعظيمُ الأمر وتفخيم الشأن، فلا بد أن يكون مضمون الجملة المفسِّرة شيئًا عظيمًا يُعتنَى به.

والذي يظهر من السياق أن الضمير في هذين البيتين هو ضمير الشأن؛ لأن السياق فيه تفخيم ما أصاب الشاعر من الظلم الذي تعرض له، فكأنه سئل: أي شئ وقع من المصائب؟ فقال: هي المظالم التي تعرضت لها.

والشاهد أورده سيبويه[6] على أن الشاعر أتى بجملة في موضع خبر (أن)، وخبرها مثل خبر (كنت) ومثل المفعول الثاني في (حسبت) وخبر الابتداء. والاختيار أن يرفع الاسم في أول الجملة، فأتى به الشاعر منصوبًا، ولو رفع لقال: (فلو أنها أنت عضتك) فأتى بـ (إياك) ونصبها

---

(1) ينظر: شرح المفصل2/335-336 .

(2) ينظر: المفصل 169، شرح المفصل 3 / 114، الإيضاح في شرح المفصل 1 / 472، شرح التسهيل 1 / 158، شرح الرضي 2 / 465.

(3) ينظر: شرح المفصل2/335-336 .

(4) ينظر: شرح المفصل336/2 .

(5) ينظر: شرح الرضي على الكافية 465/2 .

(6) ينظر: الكتاب 145/1 .

بإضمار (عضت)، وجعل (عضتك) مفسرًا للفعل المحذوف العامل في (إياك)، والموضع الذي يقدر فيه المحذوف بعد (إياك) كأنه قال: فلو أنها إياك عضت عضتك[1].

المسألة الثانية: (ما) بين النافية والموصولة

أورد ابن السيرافي – نقلًا عن سيبويه - قول الشاعر:

بَيْناهُ في دارِ صِدْقٍ قد أقام بها حِيناً يُعلِّلُنا وَمَا نُعلِّلُهُ[2]

ثم قال:" وأما قوله: (ما نعلله) فإنه يحتمل أمرين: أحدهما: أن تكون (ما) حرف نفي، كأنه قال: هو يعللنا؛ لغناه وسعة ماله وجوده، ونحن لا نعلله؛ لأنه لا أموال لنا ولا يمكننا تعليله. الوجه الآخر: أن تكون (ما) بمعنى الذي، وتكون (نعلله) صلة لها، وموضعها من الإعراب نصب، وهي معطوفة على الضمير المتصل بـ (يعللنا) والمعنى؛ أن الرجل الممدوح يعللنا ويعلل ما يجب علينا أن نعلله من أهلنا وأموالنا. يعني إنه يتعهدهم ويتعهد أهلهم وأموالهم وما يحتاجون إليه"[3].

والوجه الثاني أقوى؛ لأنه يدل على سعة جود الممدوح؛ إذ فيه أنه يرعى الشاعر، ومن يرعاهم الشاعر، فعطاؤه ليس مقتصرا فقط على الأعشى، وإنما كذلك يصل إلى أهل الأعشى. والعطف على الضمير المتصل المنصوب حسن من غير توكيد تَقول: رَأَيْتُك ومحمدًا[4]، ومنه قوله تعالى:﴿ هَٰذَا يَوْمُ ٱلْفَصْلِ ۖ جَمَعْنَٰكُمْ وَٱلْأَوَّلِينَ ﴾ [5]، وعلى جعلها موصولة فهي هنا للعاقل؛ لأن من يرعاهم الأعشى هم أهله. وأكثر ما تستعمل في غير العاقل[6]، نحو قوله تعالى:﴿ مَا عِندَكُمْ

(1) ينظر: شرح أبيات سيبويه216/1 .

(2) البيت من البسيط، وقائله الأعشى . ينظر: الكتاب 31/1، شرح أبيات سيبويه 281/1، الإنصاف418/2.

(3) شرح أبيات سيبويه397/1، 398 .

(4) ينظر: اللمع في العربية 96 .

(5) المرسلات آية 38.

(6) ينظر: شرح ابن عقيل 146/1.

يَنفَدُّ ﴾ [1]، وقد تستعمل في العاقل ومنه قوله تعالى:﴿ فَٱنكِحُواْ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ مَثْنَىٰ ﴾ [2]، وقوله تعالى:﴿ يُسَبِّحُ لِلَّهِ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِ ﴾ [3]، وقولهم: سبحان ما سخركن لنا، وسبحان ما يسبح الرعد بحمده.

ويجوز أن تكون (ما) في هذا البيت موصولة في محل نصب على أنها مفعول معه على الإعراض عن التشريك في الحكم، والقصد إلى مجرد المصاحبة، لكن العطف هنا هو الأولى؛ لأنه أمكن فيه العطف بلا ضعف، لا من جهة اللفظ، ولا من جهة المعنى[4].

ويجوز وجه ثالث في (ما) وهو أن تكون مصدرية تنسبك مع الفعل الذي بعدها في تأويل مصدر معطوف على الضمير المنصوب في الفعل (يعللنا).

المسألة الثالثة: فاعل (تذهب)

قال جرير (110هـ):

أرى طائرًا أشفقتُ من نَعَبانِهِ ... فإن فارقوا غَدْوًا فما شِئتَ فانْعَبِ

إذا لم تَزَلْ في كلِ دارٍ عرفتَها ... لها ذارفٌ من دَمعِ عينَيْكَ تَذْهَبِ[5]

ذكر ابن السيرافي احتمالين في فاعل الفعل (تذهب): أولهما: أن يكون ضمير المخاطب، يريد أنه إذا أدام البكاء في كل دار عهد فيها أحبته؛ ذهب وتلف من حزنه عليهم وتذكره إياهم. وثانيهما: أن يكون ضمير العينين، وأفرد الضمير ولم يقل: تذهبا؛ لأن العبارة بعين واحدة تراد به العينان في كثير من المواضع[6].

(1) النحل آية 96.

(2) النساء آية 3.

(3) الجمعة آية 1.

(4) ينظر: شرح ابن الناظم 208.

(5) البيت من الطويل، وقائله جرير. ينظر: شرح أبيات سيبويه 130/2.

(6) ينظر: شرح أبيات سيبويه130/2.

والاحتمال الأول أولى؛ لأن المعنى عليه، وبه يحصل التمام في أسلوب الشرط، فالتلف والذهاب يحصل للشخص، إذا كان كلما وقف على دار لأحبته جعل يتذكرهم، وتذرف دموعه. وعلى هذا المعنى يتطابق فعل الشرط وفعل الجواب فكلاهما للمخاطب، ولا يحتاج على هذا الاحتمال إلى تأويل الفاعل؛ لأنه هو المخاطب، وهو مفرد. وفي (تزل) ضمير، هو الاسم، و (عرفتَها) وصف للدار. يريد عرفتها أنها نزلتها وحلتها. وذارفُ: مبتدأ، و (من دمع عينَيْكَ) وصف لـ (ذارفُ) و (لها) خبر (ذارفُ)، والجملة في موضع خبر (لم تزل) و (تذهب) جواب الشرط حرك بالكسرة للقافية. أما على الاحتمال الأول ففيه صرف الكلام من المخاطب إلى غائبين هما العينان، ويحتاج معه إلى تأويل سبب جزم الفعل (تذهب) مع أنه في موضع رفع صفة ثانية لـ(ذارف)، ولم يعد جوابًا للشرط.

وكذا بحاجة إلى تأويل المفرد بالمثنى، وهو وارد بكثرة فمن ذلك قول الشاعر:

أَحَقًّا أن جِيرَتَنا استَقَلُّوا فنِيَّتُنا ونِيَّتُهُم فَرِيقٌ[1]

قال ابن السراج (316هـ): "فريق ولم يقل فريقان, كما يقال للجماعة: هم صديق، وقال تعالى:﴿ عَنِ ٱلۡيَمِينِ وَعَنِ ٱلشِّمَالِ قَعِيدٞ ﴾ [2] ولم يقل: قعيدان"[3]. فالفريق يقع للواحد المذكر وغيره، كصديق وعدو. وأصل البيت أورده سيبويه[4] في جزم جواب الشرط بـ(إذا) للضرورة، ونسبه إلى بعض السلوليين، ونصه عنده:

إِذَا لَمْ تَزلْ فِي كُلِّ دَارٍ عَرفتَهَا لَهَا وَاكِفٌ مِنْ دَمْعِ عَينِكَ يَسْجُمِ[5]

المسألة الرابعة: كسر الكاف في (لك) وفتحها

أَبلغْ بَنِي ثُعَلٍ عَنِّي مُغَلْغَلَةً فَقَدْ أَنَى لَك مِنْ نَيء وَإِنْضَاجِ[6]

---

(1) البيت من الوافر، وقائله العبدي . ينظر: الكتاب 136/3، الأصول في النحو273/1، التعليقة 248/2.

(2) ق17.

(3) الأصول في النحو 273/1.

(4) ينظر: الكتاب 62/3.

(5) البيت من الطويل. ينظر: الكتاب 62/3، شرح كتاب سيبويه للسيرافي 255/3، المقاصد الشافية للشاطبي111/6.

(6) البيت من البسيط، وقائله الجرنفش بن يزيد بن عبدة الطائي . ينظر: شرح أبيات سيبويه161/1.

ذكر ابن السيرافي احتمالين في الكاف من (لك)، قال: "الأول: أن تكسر الكاف من (لك) كأنه يخاطب القبيلة. والثاني: أن تفتح إذا أراد الحي. أراد إنه قد حان لكم أن تسعوا في أمري حتى تخلصوني مما أنا فيه"[1] .

والمغلغلة: الرسالة، فقد أنى لك: أي حان لك. وكلا الاحتمالين واردان، فالعرب تارة تخاطب القبيلة وتارة تخاطب الحي، فمن ذلك قوله تعالى:﴿ فَمَكَثَ غَيْرَ بَعِيدٍ فَقَالَ أَحَطتُ بِمَا لَمْ تُحِطْ بِهِۦ وَجِئْتُكَ مِن سَبَإٍ بِنَبَإٍ يَقِينٍ ﴾ [2]. فقوله: ﴿من سبأ﴾ قرأه أبو عمرو (154هـ)، والبزي (243هـ) بالفتح، وقرأه قنبل (291هـ) بإسكان الهمزة، وقرأه الباقون بكسر الهمزة والتنوين[3]. ووجه من نونه: أنه جعله اسمًا للحي فصرفه؛ إذ لا علة فيه غير التعريف[4]. قال النحاس (338هـ): "القول في (سبأ) ما جاء التوقيف فيه أنه في الأصل اسم رجل، فإن صرفته؛ فلأنه قد صار اسمًا للحي"[5]. ووجه من لم ينون أنه جعله اسمًا للمدينة، أو القبيلة، أو البقعة[6]. ومثله قوله تعالى:﴿ وَأَنَّهُۥٓ أَهْلَكَ عَادًا ٱلْأُولَىٰ. وَثَمُودَا۟ فَمَآ أَبْقَىٰ ﴾ [7] ، ﴿وثمود﴾ قرأه عاصم (127هـ)، وحمزة (156هـ) بغير تنوين، وقرأ الباقون بالتنوين[8]. ووجه من نون أنه جعله اسمًا للحي، فلا علة تمنع من صرفه؛ إذ الصرف أصل الأسماء كلها[9]، ووجه من لم ينون فإنه جعله اسمًا للقبيلة، فمنعه من الصرف؛ لوجود علتين فيه، وهما التعريف والتأنيث[10].

المبحث الثالث: الاحتمال في الأفعال، وفيه عدة مسائل:

---

(1) ينظر: شرح أبيات سيبويه161/1.

(2) النمل آية 22 .

(3) ينظر: الحجة 270 والكشف 155/2 وشرح الهداية 452/2 والكشاف 143/3 .

(4) ينظر: الكشف 155/2.

(5) إعراب القرآن 205/3.

(6) ينظر: الحجة 270، والكشف 155/2، شرح الهداية 452/2، الكشاف 143/3، البحر المحيط 66/7 .

(7) النجم آية50، 51 .

(8) الاختيار 2/ 732 ، العنوان 182 ، التحبير 185.

(9) ينظر: الحجة 188، الكشف 2/ 533 .

(10) ينظر: الكشف 155/2، والحجة 188، والكشف 2/ 533، وشرح الهداية 2/ 351.

المسألة الأولى: الجملة الفعلية بين جواب القسم والنفي

ألم تَـــــرَنِي عاهـــــدْتُ ربي وإنـــــني لَبَـــيْنَ رِتـــاجٍ قائمـــا ومَقـــامِ
على حَلْفَـــةٍ لا أشْتـمُ الدّهـــرَ مُسْلِمًـــا ولاخارجًا مِن فِيَّ زُورُ كَـــلامِ[1]

ذكر ابن السيرافي[2] احتمالين في قوله: لا أَشتُمُ الدهرَ: أولهما: أنه جواب القسم، وأنه أضمر الفعل قبل (خارجًا) كأنه قال: ولا يخرج خارجًا، وهو اسم الفاعل في موضع (خروجًا) الذي هو المصدر، وعطف (ولا يخرج) على قوله (ولا اشتم) جوابًا للقسم، والقسم الذي هذا جوابه: (عاهدت) كأنه قال: حلفت بعهد الله لا أشتم الدهر مسلمًا، ولا يخرج مِن فِيَّ زور الكلام خروجًا. و (لا أشتم ولا يخرج) هما جواب القسم فيما يستقبل من الأوقات. والآخر: على أنه حال، ونسبه إلى سيبويه. قال سيبويه: "ولو حملته على إنه نفى شيئًا هو فيه، ولم يرد أن يحمله على (عاهدت) لجاز، وإلى هذا الوجه كان يذهب عيسى"[3]، يريد أن قوله (لا أشتم) في موضع الحال، وهو معنى قوله (نفى شيئًا هو فيه) أي نفى ما في الحال ولم ينف المستقبل، يريد إنه حلف وهو غير شاتم ولا خارج من فيه زور كلام.

قال أبو علي الفارسي: "مذهب عيسى في هذا البيت أنه لم يذكر المعاهد عليه اللهُ تعالى، ولم يجعل (لا) في (لا أَشْتُمُ) تَلقِّيًا للقسم، لكن جعل (لا أَشْتُمُ) موضع الحال، كأنه قال: عاهدت ربِّي غير شاتمٍ، فموضع (لا أشتُم)، نصب، (ولا خارجًا) معطوفٌ عليه، وليس على قوله باسم فاعلٍ مقام المصدر، إنما هو حالٌ معطوفٌ على حالٍ"[4]. ولم يذكر ما عاهد الله عليه. لدلالة الكلام؛ لأنه كجواب القسم يحذف مع القرينة[5]. وقد أجاز سيبويه الوجهين جميعًا[1]، ويرى ابن السيرافي[2] أن الكلام محتمل لهما.

---

(1) البيتان من الطويل، وقائلهما الفرزدق . ينظر: ديوانه 539، الكتاب 346/1، المقتضب 269/3، شرح أبيات سيبويه 118/1.

(2) ينظر: شرح أبيات سيبويه 118/1.

(3) الكتاب 346/1.

(4) التعليقة على كتاب سيبويه 199/1.

(5) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب للرضي 177/1.

وقد قيل[3]: إن الجواب يجوز أن يكون جوابًا لقوله (على حلفة)، ويكون تقدير الكلام: ألم ترني عاهدت ربي على أني أحلف لا أشتم ولا يخرج من في قبيح.

ويرى المبرد أن قوله: (ولا خارجًا) إنما وضع اسم الفاعل في موضع المصدر، أراد: لا أشتم الدهر مسلمًا، ولا يخرج خروجًا من فيّ زور كلام؛ لأنه على ذا أقسم، والمصدر يقع في موضع اسم الفاعل، يقال: ماءٌ غَوْرٌ: أي غائر، كما قال الله عزّ وجلَّ: ﴿إِنْ أَصْبَحَ مَآؤُكُمْ غَوْرًا﴾[4]. ويقال: رجُلٌ عَدْلٌ: أي عادل[5].

المسألة الثانية: معنى (يُسَبِّبُني)

إلَّا كَمُعْرِضٍ المُحَسِّرِ بَكْرَيْهِ يُسَبِّبُني عَلَى الظُّلْمِ[6]

ذكر ابن السيرافي[7] في قوله: (يسبِّبني على الظلمِ) احتمالين: أحدهما: أنه بمعنى يسبني، فجعله على يسبّب، أراد أنه يشتمه وهو ظالم له، والآخر: أنه يجوز أن يريد بهذا أنه إذا ابتدأه بفعل القبيح من غير جناية وشكاة، وطاف في الناس يسبه أنه يهجوه ويهجو قومه وآباءه، ويشتم من لم يكن له في فعل مُعرض ذنب، فيكون حاملًا له على شتم من لم يكن له في هذا الأمر سبب، وهذا الشتم ظلم .

وفي كتب اللغة: سبَّهُ يَسُبُّه سَبًّا شَتَمَه، وأَصْلُه من ذلك، وسَبَّبه أَكْثَرَ سَبَّهُ[8]. فواضح أن الوجه الأول أولى فيكون معناه يكثر من سبِّي ظالما لي . وهو استثناء منقطع؛ لأنه لم يذكر

---

(1) ينظر: الكتاب346/1، شرح أبيات سيبويه 118/1، وشرح الشافية للرضي 72/4.

(2) ينظر: شرح أبيات سيبويه 118/1.

(3) ينظر: شرح أبيات سيبويه 118/1، وشرح الشافية للرضي 73/4.

(4) الملك آية 30 .

(5) ينظر: الكامل في الأدب 1/ 71.

(6) البيت من الكامل، وقائله النابغة الجعدي . ينظر: ديوانه 234، الكتاب 329/2، المقتضب 417/4، سر صناعة الإعراب 113/1.

(7) ينظر: شرح أبيات سيبويه 115/2.

(8) ينظر: المحكم والمحيط الأعظم لابن سيده 422/8، لسان العرب (سبب).

قبله ما يخرج عنه المستثنى، وهو يرجع إلى أصل الاستثناء بمدلول الكلام الذي تقدم؛ إذ هو بمنزلة: ما حالكم في الإغضاء من شتمي على رغم - لولا الأمير - إلا كحال معرض المحسر بكره، فهذا وجه الاتصال[1].

والشاهد أورده سيبويه[2] على أنه استثنى استثناء منقطعًا؛ لأن (معرضًا) لم يجر قبله ما يستثنى منه، ولكن هذا الاستثناء بمعنى (لكنْ)، وليس من الأول في شيء، والكاف زائدة، أراد: إلا معرضًا[3].

قصة الشاهد أن رجلا شتم النابغة، وله من الأمير مكانة، فلم يقدم على سبه والانتصار لمكانته، ثم استثنى رجلًا آخر يقال له (معرض) فجعله ممن يباح له شتمه لشتمه إياه ظلمًا. فالمعنى له: لكنّ معرضًا المحسر بكره، المكثر من سبّي مباح له سبّه، والتحسير: الإتعاب، والبكر: الفتى من الإبل. وهو لا يحتمل الإتعاب والتحسير؛ لضعفه، فضربه مثلًا في تقصيره عن مقاومته في السباب والهجاء[4].

المسألة الثالثة: اشتراك الفعل في (أنْ)، وانقطاع الآخر من الأول

عَلَى الحَكَمِ المَأْتِيِّ يَومًا إذَا قَضَى قَضيَّتَهُ أَنْ لا يَجورَ ويَقصِدُ[5]

ذكر السيرافي[6] احتمالين في رفع الفعل (يقصدُ): أحدهما: أن يكون بمعنى الأمر وهو في لفظ الخبر. وثانيهما: أن يخبر به على طريق أنه ينبغي أن يكون بهذا الوصف.

والاحتمال الأول أولى؛ وهو ظاهر قول سيبويه، فقد ذكر هذا البيت في (باب: اشتراك الفعل في (أن)، وانقطاع الآخر من الأول الذي عمل فيه أن)، ثم قال: "كأنه قال: "عليه غير

(1) ينظر: شرح كتاب سيبويه للرماني 418/1، رسالة علمية مقدمة من الباحث د. سيف العريفي جامعة الإمام .

(2) ينظر: الكتاب 329/2.

(3) ينظر: شرح أبيات سيبويه115/2.

(4) ينظر: شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب 100/3.

(5) البيت من الطويل، وقائله عبد الرحمن بن أم الحكم. ينظر: الكتاب 56/3، شرح كتاب سيبويه للسيرافي 249/3، شرح أبيات سيبويه 173/2 .

(6) ينظر: شرح أبيات سيبويه173/2.

الجور، ولكنه يقصد أو هو قاصدٌ، فابتدأ ولم يحمل الكلام على أن، كما تقول: عليه أن لا يجور، وينبغي له كذا وكذا، فالابتداء في هذا أسبق وأعرف؛ لأنها بمنزلة قولك، كأنه قال: ونولك. فمن ثم لا يكادون يحملونها على أن" [1]. وقد أشار لمعنى سيبويه الأخفش[2]، والزمخشري[3]، ورأى الفراء أن رفعه للفعل إنما للمخالفة؛ لأن معناه مخالف لما قبله، فخولف بينهما في الإعراب[4].

وَقَالَ النّحاس فِي شرح شواهده: "سألت عنه أبا الحسن فقال: ويقصد مقطوع من الأول وهو في معنى الأمر وإن كان مضارعا كما تقول: يقوم زيد فهو خبر وفيه معنى الأمر" [5].

وقرر هذا المعنى ابن بري (582هـ) قائلًا: "معناه على الحكم المرضِيّ بحكمه المأْتِيّ إليه؛ ليحكم أن لا يجور في حكمه بل يقصد أي يعدل، ولهذا رفعه ولم ينصبه عطفا على قوله أن لا يجور؛ لفساد المعنى؛ لأنه يصير التقدير: عليه أن لا يجور وعليه أن لا يقصد، وليس المعنى على ذلك بل المعنى: وينبغي له أن يقصد وهو خبر بمعنى الأمر أي: وليقصدْ" [6] . فالاحتمال الأول الذي ذكره ابن السيرافي لاشك أنه هو الأقوى. ومثل هذا البيت قولك: أريد أن تأتيني ثم تحدثني, فالنصب يوجب دخول الفعل الثاني في الإرادة, كأنه قال: أريد إتيانك ثم حديثك, فقد أرادهما جميعًا.

ويجوز الرفع في: ثم تحدثني, على وجهين: أحدهما العطف على: أريد, والآخر: الاستئناف على معنى: ثم أنت تحدثني، وكذلك أريد أن تفعل ذاك وتحسن, وأريد أن تأتينا فتبايعنا, وأريد أن تنطق بجميل أو تسكت[7].

---

(1) الكتاب 56/3 .

(2) انظر: معاني القرآن 189/1.

(3) انظر: المفصل 331 .

(4) انظر: الصحاح525/2 .

(5) خزانة الأدب 555/8 .

(6) لسان العرب (قصد) .

(7) ينظر: شرح كتاب سيبويه للرماني 915/1، رسالة علمية مقدمة من الباحث د. سيف العريفي جامعة الإمام .

ومثل هذا البيت قول الله- تبارك وتعالى: ﴿ مَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُؤْتِيَهُ ٱللَّهُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحُكْمَ وَٱلنُّبُوَّةَ ثُمَّ يَقُولَ لِلنَّاسِ كُونُوا۟ عِبَادًا لِّى مِن دُونِ ٱللَّهِ وَلَٰكِن كُونُوا۟ رَبَّٰنِيِّۦنَ بِمَا كُنتُمْ تُعَلِّمُونَ ٱلْكِتَٰبَ وَبِمَا كُنتُمْ تَدْرُسُونَ ﴿٧٩﴾ وَلَا يَأْمُرَكُمْ أَن تَتَّخِذُوا۟ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ وَٱلنَّبِيِّـۧنَ أَرْبَابًا ۗ أَيَأْمُرُكُم بِٱلْكُفْرِ بَعْدَ إِذْ أَنتُم مُّسْلِمُونَ ﴾[1]. قرأ الحرميان، والنحويان، والأعشى (200هـ) والبرجمي (230هـ): برفع الراء في قوله تعالى: ﴿وَلَا يَأْمُرُكُمْ﴾، وقرأ عاصم وابن عامر (118هـ)، وحمزة ﴿ولا يأمركم﴾، بنصب الراء[2]. فمن قرأ بالرفع فهو عطف جملة على جملة بعد تمامها، كأن قوله: ﴿ مَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُؤْتِيَهُ ٱللَّهُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحُكْمَ وَٱلنُّبُوَّةَ ثُمَّ يَقُولَ لِلنَّاسِ كُونُوا۟ عِبَادًا لِّى مِن دُونِ ٱللَّهِ وَلَٰكِن كُونُوا۟ رَبَّٰنِيِّۦنَ بِمَا كُنتُمْ تُعَلِّمُونَ ٱلْكِتَٰبَ وَبِمَا كُنتُمْ تَدْرُسُونَ ﴾ قد انقطعت الجملة عند قوله (تدرسون)، ثم ابتدأ: ﴿ وَلَا يَأْمُرَكُمْ أَن تَتَّخِذُوا۟ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ وَٱلنَّبِيِّـۧنَ أَرْبَابًا ﴾، ومن قرأ (وَلا يَأْمُرَكُمْ) فهو في الجملة الأولى؛ لأن معناه: ما كان لبشر أن يؤتيه الله الكتاب والحكم والنبوة ثم يقول للناس كونوا عبادا لي من دون الله، ولا كان له أن يأمركم أن تتخذوا الملائكة والنبيين أربابا؛ وفي هذا الوجه في (يأمركم) ضمير فاعل من (بشر) وفي الوجه الأول ضمير فاعل من (الله) تعالى[3].

المسألة الرابعة: معنى الفعل (وجد)

وَجَدْنَا فِي كِتَابِ بَنِي تَمِيمٍ أَحقُّ الخَيلِ بِالرَّكْضِ المُعارُ[4]

---

(1) آل عمران 80، 81 .

(2) ينظر: البحر المحيط 233/3 .

(3) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي 239/3 .

(4) البيت من الوافر، وقائله بشر بن أبي خازم، وقيل للطرماح. ينظر: المقتضب 10/4، شرح كتاب سيبويه للسيرافي85/4، شرح أبيات سيبويه 279/2 .

ذكر ابن السيرافي[1] احتمالين في الفعل: (وجدنا) هما: أحدهما: أن يكون بمعنى علمنا، وتكون الجملة: (أحقُّ الخيل بالركض المعارُ) في موضع المفعول الأول، و (في كتاب بني تميم) المفعول الثاني، والوجه الآخر: أن يكون (وجدنا) بمعنى أصبنا، كأنه قال: وجدنا في كتاب بني تميم هذا الكلام، كما تقول: أصبت في كتاب بني تميم هذا اللفظ.

والواقع أن (وجد) تأتي بمعنى (علم)، نحو: ﴿ وَإِن وَجَدْنَآ أَكْثَرَهُمْ لَفَٰسِقِينَ ﴾[2]، ومصدرها الوجود، فإن كانت بمعنى (أصاب) تعدت إلى واحد، ومصدرها الوجدان[3]، ومنه: وجد الضالة، ومنه قول المتنبي (354هـ):

والظُّلمُ مِنْ شِيَمِ النُّفُوسِ فَإنْ تَجِدْ ذَا عِفَّـةٍ فَلِعلَّـةٍ لَا يَظلِـمُ[4]

وتأتي بمعنى استغنى نحو: وجد زيد، إذا استغنى وصار ذا جدة، وتأتي بمعنى: حزن، نحو: وجد زيد على محبوبه، أي: حزن عليه. وتأتي بمعنى: حقد نحو: وجد على عدوه إذا حقد[5]. وهي في الثلاثة المعاني الأخيرة لازمة[6]. وهي في هذا البيت محتملة للمعنيين اللذين ذكرهما ابن السيرافي من غير ترجيح.

والبيت أورده سيبويه[7] في (باب الحكاية التي لا تغيَّر فيها الأسماء عن حالها في الكلام). والشاهد فيه أنه حكى الجملة ولم يُعمل (وجدنا) في لفظها، و(أحقُّ الخيل) مبتدأ، و(المعار) خبره، والجملة في موضع نصب بـ (وجدنا) [8]. ومعنى البيت: أنّه هجاهم، فقال: في كتب

---

(1) ينظر: شرح أبيات سيبويه 279/2.

(2) الأعراف آية 102.

(3) ينظر: شرح الأشموني 352/1.

(4) البيت من الكامل . ينظر: ديوانه بشرح العكبري 166/1 .

(5) ينظر: تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد 145/4.

(6) ينظر: شرح الأشموني 352/1.

(7) ينظر: الكتاب 327/3.

(8) ينظر: شرح أبيات سيبويه 279/2.

وصاياهم: أحقّ الخيل بالرّكض المستعار، وقيل: المعار: السّمين، ويروى: المغار- بالغين معجمة - ومعناه: الشّديد، كالحبل المغار؛ فعلى هاتين الرّوايتين لا يكون هجوا [1].

المسألة الخامسة: جواب الشرط بين النفي والإثبات

لَوْ كَانَ غَيرِي - سُلَيمَى اليَومَ - غَيَّرَهُ وَقْعُ الحَوادِثِ إِلَّا الصَّارِمُ الذَكرُ[2]

ذكر ابن السيرافي احتمالين في جواب الشرط هما: أحدهما: أنه لو كان غيره من الأشياء في موضعه، لغيرته الحوادث، إلا السيف فإنه لا يتغير، فأنا مثل السيف في أني لا أتغير. ثانيهما: أنه لو كان غيره من الأشياء لتغير كتغيري، إلا السيف. وقال في هذا الوجه: "وهذا الوجه الثاني رأيت معنى الشعر يحتمله، وليس ببعيد عندي".

والاحتمال الأول أوفق؛ لأن المعنى عليه أقوى؛ إذ فيه أن الشاعر لا يتغير أبدًا مهما عصفت به الحوادث، فهو مثل السيف الذي يتغير مهما ضربتَ به، ولاشك أن في هذا ما يتمدح به الشاعر، أما على معنى الاحتمال الثاني فليس للشاعر أي ميزة عن غيره من البشر فهو يتغير بوقع الحوادث. والاتيان بصورة السيف الذي لا يتغير في هذا السياق لا معنى له؛ إذ السيف على هذا المعنى أشرف من الشاعر. والبيت أورده سيبويه في (باب ما يكون فيه إلاَّ وما بعده وصفًا بمنزلة مثلٍ وغيرٍ) [3]، فـ(إلا) قد ترد وصفًا، ومن أمثلة ذلك: لو كان مَعَنا رجلٌ إلا زيدٌ لغُلِبنا. قال سيبويه بعد أن أورد المثال السابق: "والدليل على أنه وصف أنك لو قلت: لو كان معنا إلا زيدٌ لهلكْنا وأنت تريد الاستثناء لكنت قد أحلتَ" [4]. ويرى الخليلُ أن الكلام في البيت على تقدير النفي متقدمًا، كأنه قال: مَا أحدٌ إلا يتغير من وقع الحوادث، إلا الصارم الذَّكر[5].

---

(1) ينظر: النكت 88.

(2) البيت من البسيط، وقائله لبيد بن ربيعة . ينظر: ديوانه61، الكتاب 333/2، شرح كتاب سيبويه للسيرافي 76/3، شرح أبيات سيبويه 57/2.

(3) الكتاب 331/2 .

(4) الكتاب 331/2 .

(5) ينظر: تهذيب اللغة 305/15 .

و(غيري) اسم كان، و (سليمى) مناداة، و(غيّره، وما اتصل به) في موضع خبر كان. وقوله: (إلا الصارم) وصف لـ (غيري) [1].

ويرى السيرافي أن التقدير: لو كان غيري غير الصارم الذكر، لغيره وقع الحوادث، إذا جعلت (غيرًا) الآخرة صفة للأولى. والمعنى: أنه أراد أن يخبر أن الصارم الذكر لا يغيره شيء، وإذا قلت: ما أتاني أحد إلا زيد، فأنت بالخيار، إن شئت جعلت (إلا زيدا) بدلا، وإن شئت جعلته صفة، ولا يجوز أن تقول: ما أتاني إلا زيد، وأنت تريد أن تجعل الكلام بمنزلة (مثل) إنما يجوز ذلك صفة[2].

فـ (إلاَّ) في الشاهد صفة، تقول: لو كان معنا رجل إلا زيد لغلبنا, فإلا - هاهنا - صفة, كأنك قلت: لو كان معنا رجل غير زيد لغلبنا, ولا يجوز هذا البدل؛ لأنه بعد موجب, لو قلت: لو كان معنا إلا زيد لغلبنا؛ كان فاسدًا كفساد: سار إلا زيد؛ لأن الموجب لابد من أن يذكر فيه المستثنى منه، ولكن يجوز: سار القوم إلا زيد, على الصفة[3].

الخاتمة:

درس هذا البحث الاحْتِمَالات النَّحويَّة للشَّاهدِ الشِّعري عندَ ابنِ السِّيرافي في مسعى منه إلى الإجابة عن تساؤل مركزي هو: مدى قدرة ابن السيرافي على إيراد الاحتمالات النحوية التي تحتملها المفردات أو التراكيب في شواهد سيبويه، وهل هذه الاحتمالات مستساغة يقبلها الشاهد الشعري فتنتج عنها معاني مقبولة لا تمجها الطباع السليمة، ولا تنفر عنها قواعد العربية وأصول التراكيب، أم أنها كانت احتمالات متمحلة يشوبها التعقيد والافتراضات البعيدة؟ وهل هذه الاحتمالات كلها تغيّر المعنى للشاهد الشعري، أم يوجد فيها ما يرجع لمجرد الاختلاف في الصناعة النحوية التي لا تضير التراكيب أو المفردات بأي وجه كان؟ ليصل البحث في نهايته إلى النتائج الآتية:

---

(1) ينظر: شرح أبيات سيبويه 57/2.

(2) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي 77/3.

(3) ينظر: شرح كتاب سيبويه للرماني 501/1، رسالة علمية مقدمة من الباحث د. سيف العريفي جامعة الإمام

.

1. تعدُّ ظاهرة الاحتمال النحوي واللغوي في التراكيب العربية جزءًا مهمًّا من التراث اللغوي.
2. أفاد النحو العربي من ظاهرة الاحتمال النحوي ؛ حيث ربط النحاة بين المعنى النحوي والدلالة التي يحملها.
3. أهم أسباب بروز ظاهرة الاحتمال النحوي تكمن في طبيعة اللغة العربية التي تجعل اللفظ صالحًا لأن يشغل غير وجه إعرابي في نمط تركيبي معين؛ لعدم وجود قرينة حاسمة تؤكد على وجه دون آخر.
4. أظهر البحث قدرة ابن السيرافي على إيراد الاحتمالات النحوية التي تحتملها المفردات أو التراكيب في شواهد سيبويه.
5. مجمل الاحتمالات التي أوردها ابن السيرافي مستساغة يقبلها الشاهد الشعري وتنتج عنها معاني مقبولة لا تمجها الطباع السليمة، ولا تنفر عنها قواعد العربية وأصول التراكيب.
6. بعض الاحتمالات التي أوردها تغيِّر المعنى للشاهد الشعري، وقليل منها يرجع لمجرد الاختلاف في الصناعة النحوية التي لا تضير التراكيب أو المفردات بأي وجه كان.
7. خرج البحث إلى أن ظاهرة الاحتمال هي تعدد الأوجه في التحليل النحوي؛ نظرًا لتزاحم الدلالات في النمط التركيبي. وهذه الظاهرة متفشية في كتب النحو العربي بشكل واسع.
8. هناك مصطلحات أخرى تطلق أحيانًا للدلالة على ما يدل عليه الاحتمال، أو تدل على تردد في وجهين، وهذه الاصطلاحات هي: التخريج، والشك، والظن، والمشكل، والجواز، وتعدد الوجوه.
9. خلص البحث إلى أن التخريج وجه تفسيريّ؛ يُساق للتدليل على صحّة مسألة، أو أمرٍ ما، أو قبولهما.
10. توصل البحث إلى أن الشك هو التردد بين النقيضين بلا ترجيح لأحدهما على الآخر عند الشاك. فإذا ترجح أحدهما على الآخر فهو ظن. والاحتمال النحوي لا يكون بين أفراده نوع من التناقض، لكن يدخل في مفهوم الظن إذا رُجِّح احتمال على آخر.
11. المشكل أوسع دلالة من الاحتمال؛ فكل ما لم يكن واضحًا، وغمُض واحتاج إلى بيان وقع ضمن المشكل، فبذلك دخلت جميع الظواهر التي تحتاج إلى بيان ضمنه.

ثبت المصادر والمراجع

القرآن الكريم .

1. أسرار العربية، لعبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري (المتوفى: 577هـ)، دار الأرقم بن أبي الأرقم، ط1، 1420هـ .
2. الأصول في النحو، لأبي بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج (المتوفى: 316هـ)، تحقيق الدكتور/ عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى 1405هـ. 1985م .
3. أمالي ابن الشجري، لضياء الدين أبي السعادات هبة الله بن علي بن حمزة، المعروف بابن الشجري (المتوفى: 542هـ)، تحقيق د محمود الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1413هـ .
4. إنباه الرواة على أنباه النحاة، تأليف جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف القفطي (المتوفى: 646هـ)، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي - القاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافية – بيروت، ط1، 1406 هـ - 1982م.
5. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، لعبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري (المتوفى: 577هـ)،المكتبة العصرية، ط1، 1424هـ .
6. إيضاح شواهد الإيضاح، لأبي علي القيسي، دراسة وتحقيق: الدكتور محمد بن حمود الدعجاني، دار الغرب الإسلامي، بيروت – لبنان، ط1، 1408 هـ - 1987 م .
7. البحر المحيط في التفسير، لأبي حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (المتوفى: 745هـ)، تحقيق صدقي محمد جميل، دار الفكر للطباعة والنشر، 1420هـ .
8. التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، لأبي حيان محمد بن يوسف الأندلسي، تحقيق: د. حسن هنداوي، دار القلم - دمشق (من 1 إلى 5)، وباقي الأجزاء: دار كنوز إشبيليا، الطبعة: الأولى.
9. تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب، للأعلم الشنتمري، تحقيق د. زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، 1415هـ - 1994م .
10. التصريح على مضمون التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، لخالد الأزهري، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1421هـ . 200م.
11. التعريفات، تأليف علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني (المتوفى: 816هـ)، ضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف الناشر، دار الكتب العلمية بيروت –لبنان، ط1403،1هـ -1983م .
12. التعليقة، لأبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي (المتوفى 377هـ)، تحقيق الدكتور عوض القوزي، 1410هـ .
13. تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، لمحمد بدر الدين بن أبي بكر بن عمر الدماميني (ت 827 هـ)، تحقيق: الدكتور محمد بن عبد الرحمن بن محمد المفدى،أصل هذا الكتاب: رسالة دكتوراة، الطبعة: الأولى، 1403 هـ - 1983 م.

14. التقرير والتحبير، تأليف أبي عبد الله، شمس الدين محمد بن محمد بن محمد المعروف بابن أمير حاج ويقال له ابن الموقت الحنفي (المتوفى: 879هـ)، دار الكتب العلمية، ط2، 1403هـ - 1983م .
15. تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، تأليف محمد بن يوسف بن أحمد، محب الدين الحلبي ثم المصري، المعروف بناظر الجيش (المتوفى: 778 هـ)، دراسة وتحقيق: أ. د. علي محمد فاخر وآخرون، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة - جمهورية مصر العربية، ط1، 1428 هـ
16. تهذيب اللغة، لمحمد بن أحمد الأزهري (المتوفى 370هـ)، تحقيق محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1، 2001م .
17. التوقيف على مهمات التعاريف، تأليف زين الدين محمد المدعو بعبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي بن زين العابدين الحدادي ثم المناوي القاهري (المتوفى: 1031هـ)، عالم الكتب 38 عبد الخالق ثروت-القاهرة، ط1، 1410هـ-1990م .
18. الجنى الداني في حروف المعاني، لأبي محمد بدر الدين حسن بن قاسم المرادي (المتوفى: 749هـ)، تحقيق فخر الدين قباوة، محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1413هـ .
19. خزانة الأدب وغاية الأرب، لابن حجة الحموي تقي الدين أبو بكر بن علي بن عبد الله الحموي الأزراري (المتوفى: 837هـ)، تحقيق عصام شقيو، دار ومكتبة الهلال، بيروت، الطبعة الأخيرة، 2004م .
20. الخصائص، لأبي الفتح عثمان بن جني الموصلي (المتوفى: 392هـ)، تحقيق عبد الحكيم بن محمد،المكتبة التوفيقية .
21. الدر المصون في علوم الكتاب المكنون تأليف، للسمين الحلبي، تحقيق الدكتور أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق.
22. دلائل الإعجاز في علم المعاني، لأبي بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الفارسي الأصل، الجرجاني الدار (المتوفى: 471هـ)، تحقيق محمود محمد شاكر أبو فهر، مطبعة المدني بالقاهرة - دار المدني بجدة، ط3، 1413هـ - 1992م .
23. ديوان امرئ القيس، اعتنى به عبد الرحمن المصطاوي، دار المعرفة، بيروت، ط2، 1425هـ-2004م.
24. ديوان الفرزدق، شرحه وضبطه وقدم عليه الأستاذ علي فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1407هـ .
25. ديوان العجاج، رواية عبد الملك بن قريب الأصمعي، تحقيق عبد الحفيظ السطلي، مكتبة الدكتور مروان العطية، دمشق .
26. ديوان لبيد بن ربيعة العامري، تأليف لَبِيد بن ربيعة بن مالك، أبو عقيل العامري الشاعر معدود من الصحابة (المتوفى: 41هـ)، اعتنى به: حمدو طمّاس، دار المعرفة، ط1، 1425 هـ - 2004 م .
27. ديوان النابغة الجعدي، جمعه وحققه وشرحه الدكتور واضح الصمد، دار صادر بيروت، ط1، 1998.
28. رؤى لسانية في نظرية النحو العربي، حسن خميس الملخ، ،دار الشروق ، 2007

29. سر صناعة الإعراب، لأبي الفتح عثمان بن جني الموصلي (المتوفى: 392هـ)، دار الكتب العلمية ببيروت، ط1، 1421هـ
30. شرح أبيات سيبويه، ليوسف بن أبي سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان أبي محمد السيرافي (المتوفى: 385هـ)، تحقيق الدكتور محمد علي الريح هاشم، راجعه: طه عبد الرؤوف سعد، مكتبة الكليات الأزهرية، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة – مصر، 1394 هـ - 1974م .
31. شرح التسهيل، لمحمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبي عبد الله، جمال الدين (المتوفى: 672هـ)، تحقيق الدكتور/ عبد الرحمن السيد والدكتور/ محمد المختون، هجر للطباعة والنشر، ط 1، 1410هـ . 1990م.
32. شرح جمل الزجاجي، لأبي الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن عصفور الإشبيلي المتوفى (669هـ)، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه فواز الشعار، إشراف الدكتور إيميل يعقوب، منشورا محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1419هـ .
33. شرح ديوان جرير، شرحه وقدم له مهدي محمد ناصر الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، 1995م .
34. شرح ديوان المتنبي، تأليف أبي البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين (المتوفى: 616هـ)، تحقيق مصطفى السقا، إبراهيم الأبياري، عبد الحفيظ شلبي، دار المعرفة – بيروت .
35. شرح شافية ابن الحاجب، لمحمد بن الحسن الرضي الإستراباذي، نجم الدين (المتوفى: 686هـ)، تحقيق الأساتذة محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف ومحمد محيى الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية بيروت – لبنان، 1395 هـ - 1975م.
36. شرح الكافية الشافية، لمحمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبي عبد الله، جمال الدين (المتوفى: 672هـ)،تحقيق عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي ، ط1 .
37. شرح كتاب سيبويه، تأليف أبي الحسن علي بن عيسى الرماني (296 - 384هـ)، أطروحة دكتوراة لـ: محمد إبراهيم يوسف شيبة، إشراف الأستاذ الدكتور أحمد مكي الأنصاري، جامعة أم القرى ، 1414هـ - 1415هـ .
38. شرح كتاب سيبويه جزء من الكتاب (من باب الندبة إلى نهاية باب الأفعال) حُقِق كرسالة دكتوراه، تأليف أبي الحسن علي بن عيسى الرماني (296 - 384 هـ)، أطروحة دكتوراة لـ: سيف بن عبد الرحمن بن ناصر العريفي، إشراف: د تركي بن سهو العتيبي، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية - الرياض - المملكة العربية السعودية، عام: 1418 هـ - 1998م.
39. شرح كتاب سيبويه، لأبي سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان (المتوفى:368هـ)، تحقيق أحمد حسن مهدلي، وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية ببيروت، ط1، 2008م .
40. شرح المفصل، لابن يعيش، قدم له د. إيميل يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1422هـ، 2001م .
41. الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية للجوهري ، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين – بيروت، ط4، 1407 هـ - 1987م.
42. ضرائر الشعر، علي بن مؤمن بن محمد، الحَضْرَمي الإشبيلي، أبو الحسن المعروف بابن عصفور (المتوفى: 669هـ)،

تحقيق السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس، ط1، 1980م.
43. علم أصول الفقه، عبد الوهاب خلاف (المتوفى : 1375هـ)، مكتبة الدعوة - شباب الأزهر (عن الطبعة الثامنة لدار القلم).
44. الكامل في اللغة والأدب، للمبرد، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، ط3، 1417هـ .
45. الكتاب، لعمرو بن عثمان بن قنبر المشهور بسيبويه، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، الناشر: مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط4، 1425هـ . 2004م .
46. الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، لأبي القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (المتوفى: 538هـ)، دار الكتاب العربي – بيروت، ط2، 1407هـ .
47. الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، تأليف أيوب بن موسى الحسيني القريمي الكفوي، أبي البقاء الحنفي (المتوفى: 1094هـ)، تحقيق عدنان درويش - محمد المصري، مؤسسة الرسالة – بيروت .
48. لسان العرب، لمحمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور (المتوفى: 711هـ)، دار صادر – بيروت، ط3، - 1414 هـ .
49. اللمع في العربية، لأبي الفتح عثمان بن جني الموصلي (المتوفى: 392هتحقيق فائز فارس، دار الكتب الثقافية، الكويت.
50. ما يجوز للشاعر في الضرورة، لمحمد القزاز القيرواني، حققه وقدم لد د, رمضان عبد التواب، د. صلاح الدين الهادي، دار العروبة، الكويت .
51. المذكر والمؤنث، تأليف أبي بكر، محمد بن القاسم بن محمد بن بشار بن الحسن بن بيان بن الأنباري (المتوفى: 328 هـ)، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، مراجعة د. رمضان عبد التواب، جمهورية مصر العربية - وزارة الأوقاف - المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية - لجنة إحياء التراث، 1401 هـ - 1981 م .
52. معاني القرآن، لأبي الحسن سعيد بن مسعدة المعروف بالأخفش الأوسط، تحقيق الدكتورة هدى قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1411هـ
53. معجم الأدباء إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، تأليف شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي (المتوفى: 626هـ)، تحقيق إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1414 هـ - 1993 م.
54. معجم اللغة العربية المعاصرة، تأليف د أحمد مختار عبد الحميد عمر (المتوفى: 1424هـ) بمساعدة فريق عمل، عالم الكتب، ط1، 1429 هـ - 2008 م .
55. المعجم الوسيط، تأليف مجمع اللغة العربية بالقاهرة، (إبراهيم مصطفى / أحمد الزيات / حامد عبد القادر / محمد النجار)، دار الدعوة .
56. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لعبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله، ابن هشام (المتوفى سنة 761هـ) ، تحقيق د/ مازن مبارك، ومحمد علي حمد الله، دار الفكر/ دمشق، ط6، 1985 .
57. المفصل في صنعة الإعراب، لأبي القاسم محمود بن عمرو بن أحمد الزمخشري، تحقيق الدكتور علي بو ملحم،

مكتبة الهلال، بيروت، ط1، 1993م .
58. المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، لأبي إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي ، تحقيق د. إبراهيم بن سليمان العثيمين، مركز إحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، الطبعة الأولى، 1428، 2007.
59. مقاييس اللغة، تأليف أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبي الحسين (المتوفى: 395هـ)، تحقيق عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، 1399هـ - 1979م. .
60. المقتضب، لأبي العباس محمد بن يزيد الأزدي، المعروف بالمبرد، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت .
61. من أصول الفقه على منهج أهل الحديث، تأليف زكريا بن غلام قادر الباكستاني، دار الخراز، ط1، 1423هـ-2002م .
62. نتائج الفكر في النَّحو، لأبي القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد السهيلي (المتوفى:581هـ)، دار الكتب العلمية – بيروت، ط1، 1412 - 1992م
63. النكت في تفسير كتاب سيبويه، لأبي الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى الأعلم الشنتمري (المتوفى 476هـ)، قرأه وضبط نصه يحيى مراد .
64. الهداية الكافية الشافية لبيان حقائق الإمام ابن عرفة الوافية. (شرح حدود ابن عرفة للرصاع)، تأليف محمد بن قاسم الأنصاري، أبي عبد الله الرصاع التونسي المالكي (المتوفى: 894هـ)، المكتبة العلمية، ط1، 1350هـ .